مجتمع

أميركا: «جونسون» لرافضي اللقاحات الأخرى

أعلنت الوكالة الأميركية للأدوية أنها ستحصر استخدام لقاح «جونسون أند جونسون» المضاد لفيروس كورونا الجديد بالبالغين الذين يرفضون تلقي لقاحي «فايزر ـ بيونتيك» و«موديرنا» بسبب مخاوف شخصية أو لأسباب طبية. وقالت إنها اتخذت هذا القرار بسبب مخاطر حدوث جلطات خطيرة مرتبطة بلقاح جونسون أند جونسون. وللسبب نفسه، أوصت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في ديسمبر/ كانون الأول الماضي باستخدام لقاحي موديرنا وفايزر بدلاً من جونسون أند جونسون. (فرانس برس)

الصين: 53 قتيلاً حصيلة انهيار مبنى

أعلنت السلطات الصينية مقتل 53 شخصاً في انهيار مبنى وسط البلاد، معلنة انتهاء عملية الإنقاذ في الكارثة التي نُسبت إلى عمليات بناء غير قانونية. وانهار المبنى التجاري المؤلّف من ثماني طبقات يوم الجمعة الماضي في مدينة شانغشا (وسط)، ما دفع السلطات إلى إطلاق عملية بحث وإنقاذ مضنية استمرت أكثر من ستة أيام لانتشال الناجين من بين أكوام الركام والحديد. ونقلت القناة الرسمية «سي سي تي في» عن مسؤولين في المدينة قولهم إن «أعمال البحث والإنقاذ في موقع انهيار المبنى في شانغشا استُكملت». (فرانس برس)

أميركا: مسيرات داعمة للإجهاض

دعت منظمات أميركية عدة تدعم حقوق الإجهاض إلى احتجاجات في أنحاء البلاد في 14 مايو/ أيار الجاري، بعدما أظهرت مسودة قرار مسربة أن المحكمة العليا تعتزم إلغاء قرارها التاريخي الذي يتيح الإجهاض. وقالت المديرة التنفيذية لصندوق عمل الأبوة المخططة كيلي روبنسون: «ليست لدينا رفاهية تضييع أي وقت». ودعت إلى جانب قادة ثلاث منظمات تقدمية وطنية أخرى إلى «يوم تحرك ضخم»، معلنين عن أربع مسيرات في نيويورك وواشنطن وشيكاغو ولوس أنجليس، بالإضافة إلى «مئات الفعاليات في مختلف أنحاء البلاد». أضافت: «سنعبّر عن غضبنا على الصعيد الوطني». وحضّت المنظمات على مزيد من التعبئة طوال فصل الصيف تزامناً مع الموعد المقرر لإصدار القرار النهائي للمحكمة العليا. واندلعت الاحتجاجات في أنحاء البلاد ليل الإثنين الماضي، عندما نشرت شبكة بوليتيكو الإخبارية مسودة قرار للمحكمة العليا يرد فيها أن قرار «رو ضد وايد» التاريخي لعام 1973 الذي يكرس الحق في الإجهاض كان «خطأً صارخاً منذ البداية». وكتب القاضي المحافظ صموئيل أليتو في المسودة المؤلفة من 98 صفحة: «نعتقد أنه يجب نقض قضية رو وكيسي (قضية أخرى تؤكد الحق في الإجهاض)». وتجمع أكثر من ألف متظاهر من المؤيدين للإجهاض والرافضين له خارج مقر المحكمة العليا في واشنطن. وأقامت سلطات إنفاذ القانون سياجاً مؤقتاً حول المحكمة في العاصمة واشنطن.

(فرانس برس)

(بريان دوزيير/ الأناضول)

خدمات متدنية في مستشفيات أفغانية

كابول ـ **صبغة الله صابر**

يواجه قطاع الصحة في أفغانستان مشاكل كثيرة. وفي مناطقها الجنوبية النائية تفتقر المستشفيات إلى منشآت خاصة ومناسبة، وتعمل غالبيتها في مبانٍ مستأجرة أو حتى منازل سكنية، وهي عاجزة في كل الأحوال عن تقديم الخدمات بطريقة مناسبة ولائقة للمواطنين، لأنها غير مهيئة لهذه المهمات. على سبيل المثال، تحتضن ولاية أروزجان 56 مستشفى معظمها بلا مبان خاصة، و12 منها فقط تستخدم مبانيَ صممت خلال السنوات العشرين الماضية، ويوجد بعضها في منازل سكنية. وكل هذه المستشفيات مخصصة لخدمة حوالى 450 ألف شخص. يقول رئيس إدارة الصحة المحلية في الولاية الدكتور محمد الله روحاني لـ«العربي الجديد»: «عرقل عمل مستشفيات من منازل إلى أبعد الحدود مهمات تقديم الخدمات الصحية المناسبة للمواطنين، لكننا مضطرون إلى فعل ذلك، لأننا لا نملك خياراً آخر». يضيف: «تضم الولاية فعلياً 14 مستشفى، ويملك المستشفى المركزي في العاصمة تيرينكوت ومستشفيات في مراكز المديريات مباني خاصة فقط، أما البقية التي يبلغ عددها 42 فتستمر في العمل في منازل سكنية. نعلم أن المباني المشيّدة لاحتضان مستشفيات ذات تأثير كبير في تقديم الخدمات، وقد ناقشت الإدارة المحلية للولاية الموضوع مع مسؤولي منظمة الصحة العالمية، وطالبتهم بمساعدة قطاع الصحة الأفغانية لمعالجة الثغرات، وآمل في أن تعمل المنظمة مع الإدارة في هذا الشأن». ويتحدث المواطنون عن تدني مستوى خدمات المستشفيات في الولاية. يقول حسيب الرحمن نو روز، أحد سكان تيرينكوت، لـ«العربي الجديد» إن «الخدمات التي تقدمها المستشفيات في الولايات، خاصة تلك التي تعمل في المنازل، متدنية للغاية، ولا تضم معظمها أماكن انتظار للمرضى وذويهم، وأيضاً الغرف الكافية للأطباء والكادر الطبي. ويشكو من عدم وجود أدوية كافية للمرضى في المستشفيات الحكومية التي «تأمر معظمها المرضى بإحضار الأدوية من السوق، وهو أمر مكلف للغاية بالنسبة إلى سكان الإقليم الفقراء الذين ضربتهم أيضاً جائحة كورونا قبل التغيرات السياسية والأمنية الأخيرة التي زادت البطالة في شكل كبير. ونحن نطالب حكومة طالبان والمجتمع الدولي بالاهتمام بقطاع الصحة في جنوب أفغانستان عموماً وولاية أروزجان خصوصاً، علماً أن المشاكل في المناطق النائية أكبر منها في المدن الرئيسة». ويؤيد المسؤول المحلي محمد الله روحاني شكاوى السكان من الخدمات ونقص الدواء، لكنه يلقي في حديثه لـ«العربي الجديد» باللائمة على الحكومة المركزية التي يقول إنها «ترسل الدواء لتغطية احتياجات 450 ألف شخص في الولاية، في حين تجاوز عدد سكانها المليون. ويجب أن يكتفي جميع سكان الولاية بهذه الكمية من الدواء، لكننا نواصل حالياً محادثاتنا مع الحكومة المركزية لتزويدنا بأدوية كافية، ونأمل في أن نحقق تقدماً في هذا الشأن في القريب العاجل». وإلى جانب افتقار المستشفيات إلى مبان خاصة، تواجه تلك الموجودة مشكلة عدم تماشي منشآتها وتجهيزاتها مع العصر الحاضر، وعدم القدرة على التعامل مع الكثافة السكانية التي زادت في أفغانستان، وبينها المستشفى المركزي في ولاية كونار (شرق) التي يؤكد أطباء ومتخصصون ومواطنون أيضاً أن منشآتها لم تعد تصلح لتقديم الخدمات الصحية.

يشرح الدكتور رفيع الله صافي لـ«العربي الجديد»: «جرى تشييد مبنى المستشفى المركزي قبل 50 عاماً، وكان أحد الأفضل حينها، لكنه لا يستطيع التعامل حالياً مع الكثافة السكانية ومشاكل المواطنين الذي يأتون إليه من كل مناطق الولاية، وحتى من ولاية نورستان المجاورة». ويوضح أن «المستشفى يستطيع استقبال 150 مريضا في وقت واحد، وإمكاناته تسمح بذلك، لكن 250 مريضاً يقدمون طلبات لدخوله في ظل تزايد الاحتياجات للخدمات الصحية المختلفة، علماً أن هذا العدد قليل أيضاً استناداً إلى الاحتياجات الفعلية للناس».

ويقول رئيس إدارة الصحة المحلية في ولاية كونار، قاري مظفر مخلص، ويقول لـ«العربي الجديد»: «مبنى المستشفى المركزي في أسعد آباد بات غير صالح لاستقبال المرضى، لذا تولي الإدارة كل اهتمامها باستئناف العمل لإنجاز المبنى الجديد الذي أطلق مشروع تشييده قبل ستة أعوام، وأنجزت نسبة 70 في المائة منه».

لا قاعة انتظار

يدفع المواطنون في ولاية كونار الأفغانية، على غرار ولايات أخرى، ثمناً باهظاً لمشاكل قطاع الصحة. ويقول أحد سكانها نبي الله خالد الذي رافق شقيقه المريض إلى المستشفى المركزي حيث يمكث منذ أيام، لـ«العربي الجديد»: «يوجد أخي في المستشفى، ونحن نمكث منذ أيام على جانب الطريق الرئيسي، لأن المستشفى لا يضم قاعة انتظار لذوي المرضى».

تحقيق

يرتفع عدد العواصف الترابية في العراق في شكل كبير عاماً بعد آخر، وتتسبب في حالات وفاة وإصابات، وتخلّف خسائر كبيرة في الممتلكات يتكبدها المواطنون ومؤسسات في القطاعين العام والخاص

العواصف الترابية
بيئة «تواطؤ حكومي» في العراق

بغداد ـ **كرم سعدي**

كشفت حصيلة نشرتها وزارة الصحة العراقية أخيراً أن 11 مواطناً على الأقل قضوا في العواصف الترابية التي ضربت البلاد خلال الشهرين الماضيين، غالبيتهم من كبار السن وأصحاب أمراض تنفسية، وأعلنت أن حوالي 10 آلاف شخص تلقوا العلاج في مستشفيات. ويحمّل خبراء البيئة الحكومات المتعاقبة جزءاً كبيراً من مسؤولية هذا الواقع نتيجة عمليات جرف الغطاء الأخضر، وسوء إدارة أزمة المياه التي تسببت في موجة جفاف حادة، ويتحدثون عن ضعف الخبرات في التعامل مع تحديات التغير المناخي. وعلى الرغم من أن هذه العواصف تضرب دولاً عدة في المنطقة، وتحدث أضراراً مماثلة لتلك في العراق، ما يعني أنّ الحالة عامة بتأثير الظروف البيئية السائدة في العالم على صعيد ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، يعتقد العراقيون ومتخصصون في البيئة بأن الجهات الحكومية يمكن أن تقلل تأثير هذه العواصف، ويتهمونها بالتالي بالإهمال وعدم المبالاة. يقول الخبير البيئي فائز العبيدي لـ«العربي الجديد»: «سيستمر ارتفاع عدد العواصف الترابية في العراق في ظل المعاناة من جفاف يزداد مع انخفاض نسبة الأمطار التي تهطل منذ سنوات».

ويشرح أن «العواصف الترابية تتشكل من مرور الرياح في مناطق صحراوية، أو تحرك التربة بتأثير عدم وجود غطاء نباتي، ما يحمل الغبار من هذه المناطق إلى أخرى تتجه نحوها». ويلفت العبيدي إلى أنّ «هذه العواصف ليست جديدة، لكنها كانت أقل تأثيراً أو انعدم تأثير غالبيتها كونها لا تحمل اتربة أو قليلاً منها فقط. وقد زادت نسبة الأتربة التي تتضمنها العواصف الهوائية في الأعوام الأخيرة نتيجة تهيّج التربة في الصحاري والمناطق القروية ومناطق الرعي».

نتائج بشرية

ويؤكد أن أبرز أسباب الظاهرة تتمثل في الاعتداء على الغطاء النباتي وتعمّد تدمير البيئة الذي نتج أيضاً من الحملات العسكرية التي استدعت جرف القوات الأمنية آلاف الهكتارات من البساتين والأراضي الزراعية في مناطق عدة بالبلاد خصوصاً في محيط العاصمة بغداد من أجل ملاحقة المسلحين، ما حوّلها إلى أراضٍ قاحلة، كما هجر مزارعون أراضيهم نتيجة قلة المياه التي تخصصها الحكومة لمشاريعهم، وشعورهم بانعدام فائدة استثماراتهم، باعتبار أنّ المحاصيل المستوردة من الخارج تباع بأسعار أقل من نظيرتها المحلية. وهذه كلها نتائج بشرية تتحملها الجهات الحكومية». وإلى تلك البشرية، ترفع، بحسب العبيدي، أسباب طبيعية نسبة الأتربة في العواصف الهوائية، وبينها الجفاف الناتج من عدم هطول الأمطار طوال أعوام، والذي يزيد رقعة التصحّر، علماً أنّ المناطق الصحراوية خصوصاً في غرب العراق تضمنت مساحات كبيرة مغطاة بالنباتات الصحراوية التي تمسك التربة، لكنّ شحّ الأمطار منع نمو وتكاثر نسبة كبيرة منها، وتسبب في زوالها». وفيما تتعدد الأسباب البيئية الطبيعية التي تطلق عواصف ترابية توصف بأنّها «مميتة»، يعتقد العراقيون بأنّ الحكومات المتعاقبة التي تقود البلد منذ نحو عشرين عاماً جلبت القسم الأكبر من الأضرار التي يعانون منها على صعيد العواصف الترابية «بسبب الإهمال الكبير في الاستغلال الأكثر مثالية للمياه والشمس والهواء والتربة» وفقاً لما يقول عضو رابطة المهندسين الزراعيين في محافظة الأنبار، جاسم الدليمي لـ«العربي الجديد». يضيف: «يمكن أن تساهم دراسات وبحوث عدة قدمها مهندسون وخبراء في الزراعة والمياه والبيئة والجيولوجيا إلى الجهات الحكومية في تخفيف أضرار العواصف الترابية، وتقليل الغبار بنسب عالية، وأيضاً في زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وتوفير الطاقة الكهربائية، واستحداث فرص عمل للعاطلين، وتعزيز استغلال الطاقة البديلة عبر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي تساهم في إنشاء منظومات للريّ الحديث تمهيداً لتزرع ربع المناطق الصحراوية بالبلاد، وذلك باعتماد كميات قليلة جداً من المياه، سواء من مصادر جوفية أو سدود لتخزين مياه الأمطار. ويشير أيضاً إلى طرح دراسات لتعزيز هطول الأمطار تسمح باستصلاح أراض وزرعها، وإعادة الغطاء النباتي».

جرف الغطاء الأخضر احد اسباب العواصف الترابية في العراق (كرار عيسى/ الأناضول)

11
هو عدد المواطنين الذين قضوا في العواصف الترابية على الأقل بحسب وزارة الصحة العراقية

على حساب البلد والشعب

لكنّ الدليمي يتهم بعض المؤسسات الحكومية بعدم الوطنية كونها تخضع لسيطرة الأحزاب التي تعمل لتحقيق منافع مؤقتة تخدم مصالح قادتها على حساب البلد والشعب». وما تحدث عنه العبيدي والدليمي يكبد العراق وسكانه خسائر كبيرة وصولاً إلى الأرواح. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة للوفيات السنوية الناجمة عن الاختناقات بسبب العواصف الترابية، لكن مسؤولاً في دائرة صحة منطقة الرصافة ببغداد، طلب عدم كشف هويته، يقول لـ«العربي الجديد» إن «الخسائر المتكررة ترتبط بقوة العاصفة الترابية الشديدة جداً أحياناً، والتي قد تستمر أياماً». وأورد تقرير نشرته المنظمة الدولية للصليب الأحمر العام الماضي أنّه «خلال الفترة الممتدة بين عامي 1951 و1990، كان المعدل الوسطي السنوي للعواصف الترابية في العراق محدداً بواحدة كلّ 24 يوماً مقارنة بـ 122 يوماً عام 2013». وتشير إحصاءات نشرتها الهيئة العامة للأرصاد الجوية إلى أنّ عدد الأيام التي تشهد أجواء مليئة بالغبار زاد تدريجياً منذ عام 2013. وحول الخسائر التي يتكبدها العراق من العواصف الترابية، يقول الخبير الاقتصادي محمد الحسني لـ«العربي الجديد» إنّها «كبيرة للغاية، بينها توقف حركة الملاحة في المطارات والموانئ، وتعطل أعمال المواطنين وحركة السير والأسواق والدوائر الحكومية»، ما يلحق خسائر بملايين الدولارات بالبلاد والقطاع الخاص والمواطنين».

واللافت أنّ عراقيين كباراً في السن يتذكرون أيام الطقس الجميل الذي كانوا يعيشونه خلال فترتي الربيع والخريف، وليالي الصيف التي يصفونها بأنّها «مثالية»، وبينهم الموظف المتقاعد في العقد الثامن من العمر مهدي عبد الجبار الذي يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ «الغبار الذي ينتشر في الجو في شكل مستمر يمنعه من مزاولة أشياء يحبها، مثل الذهاب إلى المسجد مشياً، والخروج مساءً إلى المقهى والنوم فوق سطح المنزل في الليل».

قصة لاجئة

جئنا إلى لبنان هرباً من الموت، ثم فقدنا السعادة، وهو حال جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين خسروا بيوتهم وأراضيهم

نعيمة شحادة
الصهاينة أنهوا سعاد تنا بفلسطين

بيروت ـ **انتصار الدنان**

من بلدة الياجور الفلسطينية التي تقع على سفح جبل الكرمل، خرجت اللاجئة الحاجة نعيمة شحادة في الـ13 من العمر، مع عائلتها، سيراً على الأقدام نحو بلدة كفر منذا أولاً ثم بلدة سعسع، وصولاً إلى جنوب لبنان وبعدها بعلبك في سهل البقاع (شرق). تقول الحاجة نعيمة شحادة، التي تعيش اليوم في مخيم شاتيلا للاجئين ببيروت، لـ«العربي الجديد»: «اشتد قصف العدو الصهيوني على بلدتنا، وشعرنا بخوف شديد، فأثر أبي الذي كان يعمل مزارعاً الخروج كي لا يهجر علينا الصهاينة ويذبحونا، كما كانوا يفعلون في بلدات أخرى يهاجمونها. وبعد وصولنا إلى بعلبك، مكثنا في مخيم كان في الأصل تكنة عسكرية فرنسية. عشنا ثلاث سنوات هناك على المساعدات التي قدمتها لنا وكالة تشغيل وغوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). كانت سنوات مريرة وصعبة، فالبرد كان شديداً في الشتاء، وكانت الثلوج تدخل الخيم، وفي الأيام التي يكون فيها الطقس عاصفاً، كنا نشعر بأننا سنطير من أماكننا».

تتابع: «تزوجت حين كنت في التاسعة عشرة من العمر، وانتقلت مع زوجي للعيش في مدينة بعلبك. عملت لمساعدة زوجي المزارع، ثم انتقلت للعيش في مخيم شاتيلا (الضاحية الجنوبية لبيروت) بعدما اخترق مسمار صدرَ قدمه فخفت عليه، وقررت أن أرعاه ولا أتركه. واشترى والدي لنا البيت الذي ما زلنا نسكنه حتى اللحظة». تقول إنها أنجبت 11 ولداً بينهم صبي بعد 7 بنات، «وقد تعلم ابني في جامعة بيروت العربية، والبنات حتى الصفوف الثانوية». وتوفي زوجها بقذيفة سقطت أمام البيت عام 1976، فعملت مع بناتها في دكان البقالة الذي كان يملكه، بهدف تأمين احتياجات الحياة.

وبعد أربع سنوات من العمل، أغلقت نعيمة الدكان، لأنّ ابنتها توفيت، بينما هي لم تعد تقوى على المشي، وظلت تتقاضى راتب تعويض من منظمة التحرير الفلسطينية عن وفاة زوجها قبل أن يتوقف بعد فترة. واليوم «لا يتقاضى أحد في البيت أي راتب، ويتولى ابني المسافر مصاريفنا». في السابق، خرجت نعيمة شحادة من فلسطين سيراً على قدميها، لكنها بعد مرور كل هذه السنوات في اللجوء، خسرت قدرتها على المشي، مع ذلك، تتمنى العودة إلى فلسطين: «كنا نعيش بسعادة، قبل أن يجبرنا قصف الصهاينة أرضنا على الخروج منها، فخرجنا تاركين خلفنا كل شيء حتى إننا لم نستطع حمل الأغراض الخاصة بنا. وهكذا جئنا إلى لبنان هرباً من الموت، ثم فقدنا السعادة، وهو حال جميع اللاجئين الفلسطينيين، لأنّهم خسروا وطنهم وبيوتهم وأرضهم».

ليبيا: بحث عن شريك على وسائل التواصل

طرابلس ـ **اسامة علي**

يلجأ بعض الليبيين إلى وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة لإيجاد شريك حياة، وخصوصاً النساء اللواتي اقتربن من بلوغ سن العنوسة كما هو متعارف عليه في ليبيا. وتقول سمية التي تخرجت منذ سنوات من إحدى الجامعات في طرابلس، من دون أن تجد فرصة عمل، إنها تقضي معظم وقتها في المنزل. ولأنها تخشى العنوسة، عمدت إلى قبول طلب تعارف من قبل شاب على فيسبوك. وتوضح أن هذه الطريقة تتعارض مع تقاليد عائلتها المحافظة، وتدرك أن التعارف من خلال هذه المنصة يتطلب منها التروي قبل اتخاذ قرار الزواج في حال عرض عليها ذلك. تضيف: «حتى اللحظة، لم يتقدم إليها بطلب الزواج، لكن أسئلته وحديثه يدلان على أنه قد يقدم على هذه الخطوة قريباً. ما من خيار آخر غير اللجوء إلى هذه الوسيلة للتعارف قبل أن أبلغ سن العنوسة». هذا ما تعتقده. تتابع: «لعمل هو الوسيلة الوحيدة التي تمكنني من الخروج من المنزل والتعرف على أشخاص جدد. إلا أن ظروفي الحالية تجعلني مجبرة على اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي لعدم توفر فرص عمل».

تُطرح مخاوف من العلاقات المتسرعة عبر العالم الافتراضي

هرب من القيود

من جهتها، تقول نرجس كاشار التي تعيش في بنغازي إنها لا ترغب في الزواج فقط، إلا أنها ترى في وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة للتعرف على شاب قد تجمعها به أمور مشتركة والرغبة في بناء أسرة، بعيداً عن قيود وعادات المجتمع». تضيف في حديثها لـ «العربي الجديد» أن هذه القيود «لم تترك لي مجالاً أكثر أماناً من وسائل التواصل الاجتماعي، ويتوجب على البحث عن شريك حياة بمعزل عن العار الاجتماعي».

لم تنجح نرجس بعد في إيجاد شاب مناسب للبدء بتأسيس عائلة معاً من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، في الوقت نفسه، تقول إن إحدى صديقاتها تزوجت قبل ثلاث سنوات من شاب تعرفت عليه من خلال «فيسبوك»، مؤكدة أنها تعيش حياة مستقرة برفقة زوجها وطفلها.

في المقابل، لا يحبذ حسن صوفية تجارب الزواج من خلال العالم الافتراضي، وخصوصاً أنه مر بتجربة فاشلة كما يصفها. ويقول: «كنت مندفعاً بشدة للتعرف على فتيات ليبيات بقصد الزواج»، إلا أنه لم يصادف فتاة صادقة ومناسبة، بحسب ما يقول. ويشير إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي لا تتيح للطرفين التعرف أحدهما إلى الآخر بشكل وثيق.

وعن الأسباب التي دفعته للجوء إلى هذه الوسائل، يقول: «كنت مغترباً في إحدى الدول الأوروبية، وأردت الزواج من فتاة ليبية، الأمر الذي دفعني للجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي علّني أجد الفتاة المناسبة كوني بعيداً عن بلدي». وفي وقت لاحق، قرر العودة إلى بلده لتختار له أسرته زوجة مناسبة.

حرية أكبر في المدن

إلى ذلك، تقول المتخصصة في علم الاجتماع في وزارة الشؤون الاجتماعية في طرابلس نادية عبد الهادي، إن التعارف من خلال العالم الافتراضي بهدف الزواج ينتشر بشكل كبير في الأرياف والمناطق المحافظة، موضحة أن «المدن تسمح بحرية أكبر للتعارف في الجامعات أو غيرها. إلا أن هذا الخيار ليس متاحاً للفتيات في الأرياف». وتشير إلى أن السبب هو صعوبة التواصل بين الشبان والفتيات في الأرياف بسبب الضغوط الاجتماعية.

وتحذر عبد الهادي، في خلال حديثها لـ «العربي الجديد»، من احتمال فشل زواج مبني على التعارف عن بعد، أو من دون غطاء مجتمعي، مؤكدة على «أهمية الحاضنة الاجتماعية لبناء الأسر الجديدة، لاسيما خلال السنوات الأولى». كما تعرب عن مخاوفها من العلاقات المتسرعة عبر العالم الافتراضي واحتمال استغلال الفتيات بسبب مخاوفهن من العنوسة. في هذا الإطار، تتحدث عن دور السلطات والجهات والمراكز البحثية، قائلة إنه «من الممكن أن يكون هذا الشكل من العلاقات أحد أسباب الطلاق. لذلك، يجب العمل على دراسة أسباب الطلاق للحد منها».

تضيف: «غالباً ما يتحدث الناس على وسائل التواصل الاجتماعي عن أمور هامشية لا تتعلق بأساس الأسرة كالجوانب المادية أو توفير مسكن أو دخل مناسب لاستمرار الأسرة. لذلك، غالباً ما يفشل الزواج بسبب ظروف الحياة». وتقترح أن تتوسع الحكومة في مبادرة المنح المالية التي أطلقتها قبل أشهر لتشجيع الزواج، من خلال إجراء دراسات وخطط كفيلة بتوفير ظروف أفضل وأيسر للزواج، مشيرة إلى أن أحد أسباب لجوء الشباب من الطرفين للتعارف هو الاتفاق على خفض تكاليف الزواج وإيجاد مسكن بالإيجار بعيداً عن قيود المجتمع.

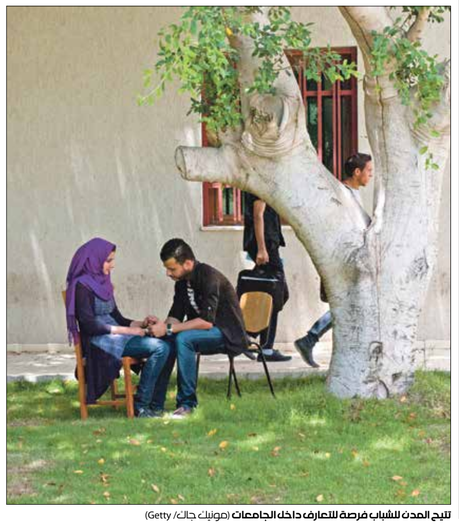
تتيح المدن للشباب فرصة للتعارف داخل الجامعات (مونيك جالك/ Getty)

أطفال ضحايا لقمة العيش في مصر

في مصر، لا ينتزع الاضطرار إلى العمل الأطفال من بيئة العيش البريء والتحصن بالعلم لمواجهة الحياة في بيئة صعبة، بل يسلبهم حيا تهم ايضا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قبل أيام من احتفال العالم بعيد العمال، لقي ثمانية أطفال مصريين، تراوحت أعمارهم بين 12 و15 عاماً، مصرعهم غرقاً في ترعة نيلية، وأصيب 6 آخرون، أثناء عودتهم من العمل فجراً في قرية إبتاي البارود بمحافظة البحيرة. كان هؤلاء الضحايا في طريق عودتهم مع آخرين من عمل بأجر لا يتعدى جنيهات قليلة، كانت ستكفيهم يوماً أو بضعة أيام بحد أقصى، والتي ربما كانوا سيستخدمونها لإحياء عيد الفطر، أو يسلمونها كلها لأهلهم من أجل مساعدتهم في تحمل الظروف المعيشية الصعبة.

الأطفال الذين غرقوا وأولئك الذين نجوا وقعوا ضحايا للقمة العيش والفقر والعوز والظروف الاقتصادية الصعبة، وغياب القوانين التي تحميهم أو تضمن حقوقهم خلال العمل، وأيضاً ضحايا لمجتمع أصبح يستيقظ كثيراً على أخبار قاسية مماثلة. فقبل أسابيع قليلة، عاش المصريون صدمة خبر وفاة ثمانية أطفال تراوح أعمارهم بين 13 و16 عاماً، في حادث انقلاب سيارة سقطت في النيل أيضاً، لدى انتقالهم ضمن مجموعة ضمت 24 طفلاً وبالغاً من مزرعة على طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي إلى قرية طلبا بمركز أشمون في محافظة المنوفية بدلتا مصر.

وفيما تتشابه تفاصيل الحادثين المأساويين مع تكرار ظروفهما ومعطياتهما، تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والبرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال إلى أنّ الأطفال العاملين في قطاع الزراعة بمناطق الصعيد والريف يشكلون نسبة تناهز 63 في المائة من إجمالي عمالة الأطفال في مصر، التي تشمل أيضاً قطاعات الصناعة والبناء والبيع في الشوارع والعمل في المطاعم وغيرها.

ويتعرض الإحصاء ذاته لعمل 1,6 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 12 و17 عاماً، ويمثلون نسبة 9,3 في المائة من أطفال البلاد، ما يعني أن طفلاً واحداً من أصل 10 يجربى دفعه إلى العمل الذي يرتفع معدله كثيراً في المناطق الريفية، ويبلغ ذروته في ريف صعيد مصر وريف الوجه البحري، والمحافظات الريفية التي تقع على الحدود.

ومعلوم أن أصحاب الأعمال، مثل المزارع والمنشآت الصناعية والورش، لا يعلنون عن الأطفال الذين يعملون لديهم، في حين تقصر الجهات المعنية بمراقبة هذه المنشآت في إجراءات التفتيش. وبحسب الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر التي صدرت عام 2016 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، تتعرض نسبة 82,2 في المائة من الأطفال العاملين لظروف عمل سيئة وغير آمنة. أما إحصاءات الخطة ذاتها لعام 2010، فلمحت إلى أن نسبة عمالة الأطفال أعلى بين الذكور، وتبلغ 83,5 في المائة. أما نسبة الأطفال الذين يعملون ساعات أكثر من المسموح به فتبلغ 16,9 في المائة من إجمالي الأطفال العاملين، وهي أكبر بين الإناث بنسبة 22,2 في المائة.

واللافت أن عمالة الأطفال في مصر تخضع لمظلة قانونية، لكنها تفتقر إلى الرقابة والإشراف، وبالتالي المحاسبة، فقانون العمل المصري رقم 12 الصادر عام 2003 نص في مادته الـ99 على أن «أحكام القانون تصنف الطفل كل من بلغ الـ14 سنة أو تجاوز سن إنجاز التعليم الأساسي ولم يبلغ سن الـ17 كاملة، ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون سن الـ18 بمنحه بطاقة تتضمن صورته وتثبت أنه يعمل لديه، ويصادق عليها مكتب القوى العاملة المختص».

عمالة الأطفال تخضع لمظلة قانونية وتفتقر إلى الرقابة والإشراف

تتركز عمالة الأطفال المصريين في الزراعة (Getty)

فسبكة

في ظل ارتفاع نسب الطلاق وتأخر الزواج في ليبيا، يتحدث مواطنون عن اقدام البعض على التعارف من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً أنّ العادات والتقاليد تمنعهم من اللقاء في الأماكن العامة. إلّا أنّ هذه الطريقة لا تحظى برضا كثيرين ممن يخشون من فشل هذه الزيجات بسبب عدم القدرة على معرفة الآخر في الواقع والاتكال على الحدس الافتراضي. وتقول إحدى الليبيات إنها ما زالت تفضل الوسائل التقليدية خشية فشل الزواج المبني على أساس افتراضي.

وتورد المادة 100 من القانون ذاته أن «الوزير المختص، وزير القوى العاملة، أصدر قراراً حدد نظام تشغيل الأطفال والظروف والشروط والأحوال التي يخضعون لها، وكذلك الأعمال والمهن والصناعات التي يحظر تشغيلهم فيها وفقاً لمراحل السنّ المختلفة». وتحظر المادة 101 تشغيل الأطفال أكثر من ست ساعات يومياً، وتطالب بأن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة. كما تمنع المادة الأطفال من العمل أكثر من أربع ساعات على التوالي، وتحظر تشغيلهم ساعات إضافية أو خلال أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية، وفي كل الأحوال، يمنع تشغيل الأطفال خلال الفترة بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحاً. ومع وجود نصوص قانونية تتعارض مع بنود الاتفاق الذي أبرمته مصر مع منظمة العمل الدولية في شأن عمالة وتشغيل الأطفال، لا يوجد من يلزم صاحب العمل في المناطق الريفية والمصانع بمنح الأطفال العاملين بطاقات تعريف موثقة من مكتب العمل، ولا من يراقب الأعمال والمهن والصناعات التي يحظر تشغيل الأطفال فيها وفقاً لفئاتهم العمرية، ولا من يلزم صاحب العمل بتطبيق عدد الساعات المقررة قانوناً.

وقد لا يعترف صاحب العمل بتشغيله أطفالاً، أو يعترف بوجودهم من دون أن يقيدهم في الكشوف الرسمية للتنصل من المساءلة ومن الالتزامات القانونية على صعيد التأمين الاجتماعي والصحي، وبالطبع من الضرائب التي يدفعها بناءً على حجم المنشأة وعدد العاملين فيها، ما يبقي أزمة عمالة الأطفال في دائرة مفرغة في مصر، لن تسلك الخط المستقيم وصولاً إلى النهاية المقبولة المنشودة، إلا عبر تطبيق تشريعات ملزمة، وتعزيز الوعي المجتمعي لسد منابع التسرب من التعليم، ما يفضي إلى نهضة مجتمعية شاملة، وإصلاح اقتصادي حقيقي يقضي على الفقر.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

رغوة كيميائية في نهر بكولومبيا

أنهر البشاعات

صدمات من «انسياب» النفايات

هناك في العالم المساحات المائية التي يزيلها الجفاف وسوء استخدام الآبار الجوفية من الوجود، ويغيّر في التركيبة البيولوجية لمناطق بكاملها، وأيضاً الأنهر الطبيعة التي تصيبها اليد البشرية التي تتعمد إلقاء نفايات فيها بصدمات تغيّر أولاً معالم أشكالها الجميلة، ثم دورها في إيجاد بيئة مناسبة لحياة الإنسان.

في نهاية إبريل/ نيسان الماضي، انبعثت من نهر بمنطقة موسكيرا غرب العاصمة بوغوتا كميات كبيرة من الرغوة شكلت ما يشبه كتلة عملاقة من نهر بمنطقة موسكيرا غرب العاصمة بوغوتا. ولم يحدث ذلك من دون سابق إنذار، فمعلوم أن مجموعة كبيرة من المصانع تدأب على سكب مواد كيميائية في النهر.

وفي الهند، تلتقط العيون من مناظر نهر يامونا كل مشاهد البشاعات التي تنقلها كميات النفايات المتراكمة فيه، من دون ظهور أي حركة للمياه داخله، رغم أنه يفترض أن يحتضن أفواج مياه مصدرها جبال الهيمالايا. وتتحوّل بالتالي الصورة الأهم إلى مجموعة أطفال فقراء يبحثون بين النفايات عن مخلفات يمكن بيعها.

وفي إندونيسيا، بات نهر بويونغ سيتيبوس منذ أشهر مكاناً لتجميع نفايات البلاستيك. وفي صربيا يقضي التلوّث على نهر الدانوب لدرجة إنشاء البجع أعشاشها بين النفايات، في مشهد مقزز.

وعلى ضفاف نهرين في الهندوراس وبنغلادش تستخدم أحياء شعبية مواقع لرمي كل أنواع النفايات. أما في البرازيل فلا يجني صيادون في أنهر إلا عبوات بدلاً من أسماك لا يعثرون عليها.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، Getty)

يجمع البلاستيك من نهر في اندونيسيا

على ضفاف نهر كولوتيكا في الهندوراس

اصطاد مخلفات عبوات في نهر بالبرازيل

بجعة في وضع بيئي سيئ بصربيا

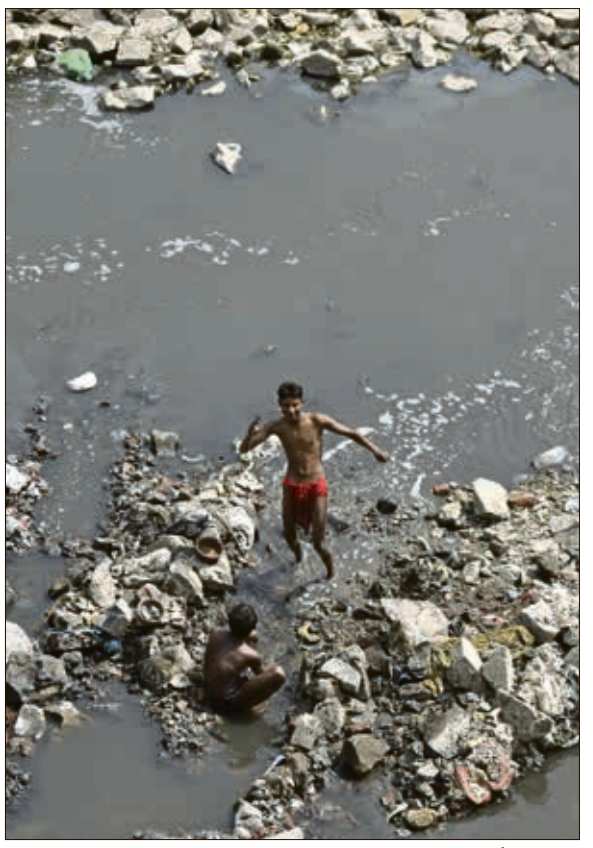

نفايات أكثر من المياه في نهر يامونا بالهند

جولة في نهر بوريغانغا الملوّث في بنغلادش